Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14 - Issue 2- September 2024 ايلول ٢٠٢٤ - العدد ٢- المجلد ١٤

International law and multinational corporations and their effects on relations between states

[1] Lecturer. Dr. Ammar Taha Latif Al-Dulaimi 2 Lecturer. Dr. Aqeel Hamdan Abbas Al-Rubaie

[1] Ministry of Higher Education and Scientific Research / Department of Scholarships and Cultural Relations- Political Science / International Relations 2 Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies -Political Science / International Relations

1: Email: amardl777@yahoo.com
2: Email: aqeelhamdan@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

This study aims to identify this phenomenon ((multinational companies)) and what are the roles of international law towards this phenomenon. If there are many factors that contributed to the development and strengthening of the trends of the concept of globalization, then multinational companies are considered the most important single factor among these factors. To achieve the objectives of the study and verify the validity of its hypothesis, the historical approach was used through which we will learn about the history of the emergence of these transnational companies and the analytical approach in order to analyze the phenomena resulting from the work of cross-border companies or what is called transnational and the descriptive approach to show the most important distinguishing characteristics of this phenomenon, which has become part of the reality of countries. The study has led us to a number of conclusions, the most important of which are: Multinational companies have penetrated decision-making centers and we find the inability of countries to issue laws governing the activities of multinational companies, which contributed to weakening the state and institutions operating within the state, due to the existence of a gap between the actual reality and the legal perception of multinational companies as a legal phenomenon. The recommendations were as follows: Understanding phenomena is difficult because phenomena change with time and place, and descriptive data focuses on specific phenomena at a specific time and place. Therefore, the phenomenon of multinational corporations is one of the most important phenomena. Therefore, these companies must be subject to the judiciary of the host country and its rulings must be respected. No external party has the right to impose its will, disturb political life, develop customary disputes, or resort to methods and forms that would destabilize political and economic stability within the country, which would lead to effects on international relations between countries.

DOI 10.37651/aujlps.2024.152409.1320

Submitted: 24/6/2024
Accepted: 4/7/2024
Published: 2/9/2024

Keywords:
International law
multinational corporations
international relations

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

القانون الدولي والشركات متعددة الجنسية وتاثيراتها على العلاقات بين الدولية

[١] م.د.عمار طه لطيف الدليمي [٢] م.د. عقيل حمدان عباس الربيعي
[١]وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البعثات والعلاقات الثقافية- علوم سياسية / علاقات دولية [٢] مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية -علوم سياسية / علاقات دولية

المستخلص

أن هذه الدراسة تهدف الى التعرف على هذه الظاهرة ((الشركات المتعددة الجنسية)) وما هي ادوار القانون الدولي ازاء هذه الظاهرة واذا كانت هناك عوامل عديدة ساهمت في تطور وتعزيز اتجاهات مفهوم العولمـــــة، فان الشركات متعددة الجنسية تعتبر اهم عامل منفرد من ضمن هذه العوامل ولتحقيق اهداف الدراسة و التأكد من صحة فرضيتها فقد استخدمت المنهج التاريخي الذي من خلاله سوف نتعرف فيه على تاريخ نشوء هذه الشركات عابرة الجنسية و المنهج التحليلي وذلك لتحليل الظواهر المترتبة على عمل الشركات العابرة للحدود او ما تسمى عابرة الجنسية و المنهج الوصفي لبيان اهم الصفات المميزة لهذه الظاهرة والتي اصبحت جزءا من واقع الدول ، وقد اوصلتنا الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اهمها : ان الشركات متعددة الجنسية قد تغلغلت الى مراكز اتخاذ القرار ونجد عجز الدول عن اصدار قوانين تحكم بأنشطة الشركات متعددة الجنسية مما ساهمت في اضعاف الدولة و المؤسسات التي تعمل داخل الدولة ، وذلك بسبب وجود فجوة بين الواقع الفعلي والتصور القانوني للشركات متعددة الجنسية كظاهرة قانونية. واما التوصيات فتمثلت بما يلي: ان فهم الظواهر صعب لان الظواهر تتغير بتغير الزمان والمكان والبيانات الوصفية تركز على ظواهر محددة بزمان ومكان معينين لذا ان ظاهرة الشركات متعددة الجنسية تعد من اهم الظواهر لذا يجب خضوع هذه الشركات الى قضاء الدولة المضيفة واحترام الاحكام الصادرة منه ولا يحق لأي جهة خارجية فرض ارادتها او تعكر صفو الحياة السياسية او تنمية النزاعات العرفية او اللجوء الى اساليب واشكال شانها زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل البلد مما يؤدي الى تاثيرات في العلاقات الدولية بين الدول.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي، الشركات متعددة الجنسية، العلاقات الدولية .

المقدمة

تعد الشركات المتعددة الجنسية او الشركات العابرة للحدود من اهم مظاهر العولمة الحديثة وكذلك تعتبر المحرك الاساسي لها . وذلك لكونها قلب العولمة والتجسيد الحي لراس المال العالمـــي ،واذ كانت هناك عوامل عديدة ساهمت في تطور وتعزيز اتجاهات العولمـــــة، فان الشركات متعددة الجنسية تعتبر اهم عامل منفرد من ضمن هذه العوامل التي ساهمـت بشكل فعال في التحولات الاقتصادية على النطاق العالمي باتجاه عولمته وخلق نوع من التكامل والتجانس الذي ترتفع وتيرته مع حركة الاندماج بين هذه الشركات والتمركز في راس المال العالمي المسيطرة عليه وان الشركات متعددة الجنسيات كأحد آليات العولمة الاقتصادية ، ساهمت بشكل كبير في عملية تآكل مفهوم السيادة ، وذلك نظرا لطبيعة عملها ، التي تتخطى الحدود القومية للدول هذه الشركات تساهم في ٧٥ % من التبادل التجاري العالمي ، وان ثلث هذه التجارة هي تجارة داخلية بين الشركات وفروعها ، ويمكننا التكهن أيضا الآثار المترتبة على إدراج الخدمات والزراعة والإعانات الحكومية ضمن منظمة التجارة العالمية[١]، وبالتالي نلاحظ مدى التأثير على سيادة الدولة نتيجة التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية بسبب النظام العالمي الجديد[٢] بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور هذه الشركات والمؤسسات حيث أصبحت في أواسط التسعينات ٣٥ ألف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الامريكية و وأوروبا الغربية واليابان، وفي مستوى هذه الشركات تسيطر ما يقارب (١٠٠) شركة، الأكبر فيما بينها على معظم الإنتاج العالمي، بالاضافة الى التاثيرات التي اكسبتها الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية لهذه الشركات وقدرة على الإنفاق على البحث العلمي وتأسيسا على ما تقدم يمكن تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها مجموعة من الشركات مختلفة الجنسيات

---

(١) منظمة التجارة العالمية هي منظمة حكومية دولية تنظم وتسهل التجارة الدولية بين الأمم. تستخدم الحكومات المنظمة بهدف وضع القواعد التي تحكم التجارة الدولية ومراجعتها وتنفيذها. بدأت المنظمة عملياتها بصورة رسمية في ١ يناير من عام ١٩٩٥ وفقًا لاتفاقية مراكش، وبذلك حلت محل اتفاقية جات التي أبرمت في عام ١٩٤٨.

(٢) النظام العالمي الجديد أو NWO هو حكومة عالمية دكتاتورية سرية ناشئة من خلال نظريات المؤامرة المختلفة حيث ان الموضوع المشترك في نظريات المؤامرة حول النظام العالمي الجديد هو أن نخبة القوة السرية ذات الأجندة العالمية تتآمر لحكم العالم في نهاية المطاف من خلال حكومة عالمية استبدادية - والتي ستحل محل الدول القومية ذات السيادة - وبروباغندا شاملة تشمل إيديولوجيتها يشيد بإنشاء النظام العالمي الجديد باعتباره تتويجا لتقدم التاريخ .لذلك، زُعم أن العديد من الشخصيات التاريخية والمعاصرة المؤثرة جزء من عصابة تعمل من خلال العديد من المنظمات الأمامية لتنظيم الأحداث السياسية والمالية الهامة، التي تتراوح من التسبب في أزمات نظامية إلى دفع السياسات المثيرة للجدل، على المستويين الوطني والدولي، كخطوات في مؤامرة مستمرة لتحقيق الهيمنة على العالم.

ترتبط بعضها بالبعض الأخر من خلال ما تمتلكه من أسهم أو شكل من أشكال السيطرة الإدارية أو عقد اتفاق معين مكونة بذلك هي وحدة اقتصادية متكاملة ذات أسس اقتصادية .

وان تقسيم هذه الشركات يصنف لثلاثة معايير تتمثل في نوع العمليات و الحجم و ميدان العمليات . وتستمد قدرتها على السيطرة على الاقتصاد العالمي من قوتها الاقتصادية الذاتية ومن قوتها الفنية والتكنولوجية الهائلة ، وما يميزها القيام بنشاط اقتصادي على المستوى الدولي وإن طبيعة هذا النشاط والأسلوب الذي يتم به وطبيعة وأسلوب نشاط الشركات يختلف اختلاف جذريا عن طبيعة وأسلوب نشاط كل ما سبقها من الشركات التي عرفتها الرأسمالية طوال حياتها ان هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي لابد هنا من الاشارة الى بعض ممارسات هذه الشركات التي تحاول فيها الحد من دور الدولة الاقتصادي والسياسي حيث تستعين هذه الشركات بموظفين دوليين تابعين لمنظمات دولية، صندوق النقد الدولي[١] والبنك الدولي[٢] ومنظمة التجارة العالمية لكي يحلوا محل الحكومات الوطنية في كثير من القضايا وتقوم هذه الشركات بالاعتماد على نظم أمن خاصة وشركات بريد خاصة وتقوم بإصدار بطاقات تحل محل النقود وتقوم بالاستيلاء على المرافق العامة والخدمات عبر آليات التخصيص .

اولا : اهمية البحث

وتبرز اهمية البحث من حيث موضوع الشركات المتعددة الجنسيات ولم يعد من اهتمام الاقتصاديين فحسب بل تخطاه ليصبح محل اهتمام السياسيين و القانونيين، الأمر الذي جعل منه مادة خصبة للبحث والدراسة ومحاولة تفكيك وفهم هذا الكيان لان دور الشركات عابرة

---

(١) صندوق النقد الدولي هو مؤسسة مالية دولية مقرّها العاصمة الأمريكية واشنطن، ويتألف أعضاؤها من ١٩٠ دولة.

(٢) البنك الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في »بريتون وودز «بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظرا إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية والتي في مرحلة تحول، ولكن البنك اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله. ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر. مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل إنفاقه، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معا كمؤسسات بريتون وودز .وقد بدأ في ممارسة أعماله في 27 يناير.1946 رئيس الحالي هو أجاي بانغا.

الجنسية يبرز من كونها ذات مصالح عالمية تنشط في العديد من الدول لزيادة ارباحها وان هدف الربح التي يفرقها عن الهيئات الغير الحكومية وكما ينص قانون الدولة بان جميع المؤسسات التي لها مراكز القرار في دولة معينة ومراكز نشاط في دولة اخرى تعتبر شركات عابرة الجنسية ولذا يجب على الدول التي تنشط فيها هذه الشركات مراقبة هذه الشركات ونشاطهاواهدافها ، إن النظرة المتأنية لتطور المجتمع الدولي، والمسار الذي يتخذه نمو العلاقات الدولية ينبئ بوضوح مدى أهمية هذه الشركات في حال استكمال المجتمع الدولي لبنيانه التنظيمي، فهي تعد بحق واحدة من أهم انجازات الراسمالية واحدى افرازاتها والأداة المثلى لتدويل راس المال، وهذا ما أدى إلى توسع النشاط الدولي الذي كان ينحصر على الدول فقط ليشمل الشركات متعددة الجنسية. وما يزيد عن أهمية الموضوع هو مدى التأثير الذي تمثله الشركات متعددة بطبيعة عملها وتاثيراتها سلبا ام ايجابا في الدول التي تعمل فيها.

ثانيا: اهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية من خلال ما يلي:

١- التعرف على المكانة الدولية لهذه الشركات من القانون الدولي

٢- بيان الية التكوين واساليب نشاط هذه الشركات

٣- التعرف على أهم الآثار لهذه الشركات و التي تخلفها على العلاقات الدولية خاصة على الدول وأشخاص القانون الدولي، ومظاهر تأثيرها على الاقتصاد العالمي الجديد و ما مدى تأثيرها على ظاهرة العولمة.

ثالثا : مشكلة البحث

يسعى هذا البحث للإجابة على الاسئلة التالية:

١-ما المقصود بالشركات المتعددة الجنسية ؟

٢-ما هي الطبيعة القانونية لهذه الشركات وماهي خصائصها ؟

٣-ما هي التأثيرات التي يمكن ان تسببها هذه الشركات على العلاقات الدولية بين الدول؟

رابعا :فرضية البحث

ان فرضية الدراسة تقوم على اساس ان الشركات متعددة الجنسية ما هي الا من موضوعات القانون الدولي وكما ان هناك صعوبة في عملية ادخال القانون المقترح في النظام القانوني الدولي وان الحديث عن القانون الدولي فالقواعد تختلف بحسب العلاقة القانونية المعنية او بحسب الموضوع، اي ان القواعد القانونية الدولية التي تنطبق على العقود الدولية ليست هي ذات العقود التي تطبق على المعاهدات الدولية والحقيقة ، وكما ان القانون الدولي لا يحتوي على مثل هذه القواعد حتى الان ولا يمكن الكلام عن المسؤولية الدولية لهذه الشركات.

خامسا :حدود البحث

سوف اتناول في هذا البحث في التعرف على الشركات عابرة الجنسية والية تكوينها ومدى التأثير على العلاقات الدولية في الدول التي تنشا فيها من خلال مدى اسهامها في تغير

قرارات الدول والتعرف على المدخل القانوني الدولي لهذه الشركات وما نوع الجرائم التي يمكن ان ترتكبها ومدى حماية القانون الدولي لهذه الشركات من خلال المواد القانوية او التشريعات القانونية.

سابعا : منهجية البحث

فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لكونه المنهج الذي نتعرف فيه على تاريخ نشوء هذه الشركات عابرة الجنسية والمنهج التحليلي وذلك لتحليل الظواهر المترتبة على عمل الشركات عابرة الجنسية المنهج الوصفي من معرفة أهم الصفات التي تتميزت بها هذه الشركات.

ثامنا : تقسيم البحث

بناء على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية واتساقا مع المنهجية المستخدمة متوخيا الوصول الى نتائج وتعميمات موضوعية فقد روعي ان يتم تقسيم البحث على النحو التالي:

المبحث الاول : القانون الدولي والشركات متعددة الجنسية

المطلب الاول : تعريف القانون الدولي و اسباب مظاهر تطور القانون الدولي

المطلب الثاني: اهم العوامل التي اسهمت في تطوير القانون الدولي:

المبحث الثاني: التعريف بالشركات متعددة الجنسية وأسباب ظهورها

المطلب الاول :التعريف بالشركات متعددة الجنسي

المطلب الثاني: اسباب ظهور شركات متعددة الجنسية

المبحث الثالث : التعريف القانوني والاقتصادي للشركات متعددة الجنسية

المطلب الاول: التعريف القانوني للشركات متعددة الجنسية

المطلب الثاني: التعريف الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية

المبحث الرابع: المكانة الدولية وطبيعة العقود للشركات متعددة الجنسية

المطلب الاول: عولمة الشركات متعددة الجنسية

المطلب الثاني: المركز القانوني للشركات متعددة الجنسية

المطلب الثالث : اثر الشركات المتعددة الجنسية على الدول التي تنشا فيها

I. المبحث الاول

القانون الدولي والشركات متعددة الجنسية

شهد المجتمع الدولي تحولات عميقة في مختلف الميادين، وخاصة الدول النامية او دول العالم الثالث و التي تعمل من اجل التقدم عن طريق تجميع إمكاناتها وطاقاتها من أجل دفع عجلة التنمية ليس اختيار منها .بل وجوبا وحتمي من أجل مصلحتها حيث انه قد يزداد الأمر سوءا بسبب عدم اتباعها هذه السبل، والتي قد تساهم في زيادة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة وهذا ما تطمح إليه الدول المتطورة وذلك للبقاء في صدارة الدول من كل النواحي الاقتصادية والصناعية والسياسية، العسكرية...الخ. وإلى جانب الدول والمنظمات الدولية

الحكومية والغير الحكومية منها والتي تعد لاعبا أساسيا و رئيسيا في العلاقات الدولية، إلا أنه توجد اطراف هي الأخرى ذات أهمية كبرى في العالم كالشركات متعددة الجنسيات والحركات التحررية التي أصبح لها تأثير كبير في العلاقات الدولية، وهذا ما تنامى بعد القرن العشرين ،وذلك بسبب التطور الكبير الذي عرفته تلك الفترة في عدة مجالات سياسية واقتصادية وخصوصا الثقافية و التكنولوجية.[١]

حيث لكل مجتمع قانون يحكمه وينظم المجتمع الدولي ولذا فان اساس الالتزام بقواعد القانون الدولي العام اساس مزدوج داخلي وخارجي ويترتب على ما تقدم صعوبة الجزم مقدما بان الدول تلتزم من الناحية الفعلية بالقواعد الدولية استنادا الى ارادتها او نزولا على مقتضيات عوامل خارجية وان بروز ظاهرة الشركات متعددة الجنسية كموضوع من موضوعات القانون الدولي وان اهمية وضخامة هذه الشركات دفع في المرحلة الاخيرة الى اتخاذ مواقف لمراقبتها والتحديد من تأثيراتها، و لذا تعد الشركات المتعددة الجنسية احدى الركائز الاساسية التي تقوم عليها العولمة الاقتصادية حيث تتولى هذه الشركات تنظيم وادارة العلاقات التكامل الاقتصادي او ما يسمى الترابط الاقتصادي ، وتعد واحدة من اهم انجازات الرأسمالية او احدى وافرازاتها والاداة المثلى لتدويل راس المال[٢]، لذا لم يعد نشاط الدولي منوطا بالدول فحسب وانما امتد ليشمل وحدات جديدة اخرى وخاصة الشركات المتعددة الجنسية وان هذه الظاهرة لم تكن جديدة تماما الا وانها قد تصاعدت على نحو لم يكن مألوفا من قبل تأثير العولمة فلقد تشابكت عملياتها وتصاعدت ارباحها في ظلها بمعدلات ونسب تفوق التصور احيانا لهذا فالعولمة قد عملت على ابراز المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية بصورة واضحة وان هذه الفكرة تعد واحدة من الافكار التي طرحت على بساط البحث في فقه القانون الدولي المعاصر بغية الوصل الى وضع نظرية عامة تستوعب كافة الابعاد التي يثيرها التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية وبغية الالمام قدر الإمكان بالتعريف بالقانون الدولي و بالشركات متعددة الجنسية[٣].

I.أ. المطلب الأول

القانون الدولي و اسباب مظاهر تطور القانون الدولي

ويمكن تعريفه بانه مجموعة من القواعد القانونية(التشريعات القانونية) الملزمة التي تحدد حقوق الاشخاص الدولية من دول ومنظمات وتعين التزامها والتي تنظم العلاقات المتبادلة بين هذه الوحدات اثناء الحرب والسلم فمحل اهتمام القانون الدولي العام الدول

(١) دريد محمود علي، *الشركة المتعددة الجنسية آلية التكوين وأساليب النشاط*، الطبعة الأولى، (منشورات الحلبي الحقوقية: 2009)،ص19

(٢)_المرجع نفسه، ص20

(٣) اعتصام الشركجي، ابراهيم محسن عجيل، *الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة*، الطبعة الأولى، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص26 .

والمنظمات الدولية ويخرج عن ذلك القواعد المنظمة للعلاقات بين الافراد والهيئات التي يتكفل بتنظيمها القانون الدولي الخاص ومن خلال ذلك ان القانون الدولي الملزم تطبيقه من اجل ان يحكم مجموعة من العلاقات الاجتماعية وينظمها بتحديد انماط السلوك الواجب اتباعها من جانب الاشخاص المخاطبين بقواعده وصولا الى تحقيق انتظام الروابط القانونية من اجل بلوغ اهداف النظام القانوني المعني ولدى القيام بهذه الوظيفة فان القانون لا بد ان يكون مسايرا ومواكبا ومستجيبا الحقائق الماثلة في المجتمع محل تنظيمه والا اصبح عاجزا عن بلوغ غايته ومن ثم تتم عملية تطوير للقانون مراعاة للأوضاع المتغيرة وان التطوير امر حتمي حيث ان الروابط او العلاقات الاجتماعية لا تتمتع بالثبات المطلق سواء بالنسبة للأشخاص ذاتهم او لطبيعة العلاقات فيما بينهم او اخيرا للاحتياجات المتغيرة للمجتمع.[١] لذا فان القانون يجب ان يكون قابلا للتطوير مراعاة ونزولا على هذه العوامل فما لا شك فيه ان القانون الدولي العام في اطاره التقليدي كان يتلائم مع الاوضاع التي كانت قائمة متمثلة في هيمنة بعض الدول الاستعمارية برغم انه كان يقدم كتعبير للمصلحة العامة للدول والشعوب وكتمثيل للتعاون الدولي ومقتضياته لذلك جاءت قواعد القانون الدولي التقليدي لتلبية احتياجات الدول وتطلعاتها فالقانون الدولي التقليدي كان يستند على مجموعة من القواعد التي كانت تراعي الاوضاع القائمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهكذا كانت القوة تعد المصدر الرئيسي للمشروعية الدولية. وتمتعت الدول بحرية مطلقة في العلاقات الدولية ويكفي منحها حق استخدام القوة بدون قيد وتكريس عدم المساواة الفعلية بين الدول برغم من اقرار مبدا سيادة الدول والمساواة فيما بينها[٢]. وتعبر هذه المظاهر او القواعد كانت تنسجم مع مجتمع مشترك بين الدول وكانت لدى الدول رؤية مشتركة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في نظام اقتصاد السوق[٣]. فاذا كان القانون الدولي التقليدي يتلائم مع المجتمع الدولي الذي تشكلت اسسه في اتفاق وستفليان ١٦٤٨ فانه لابد ان هذا المجتمع لم يكن يضم سوى الدول الاستعمارية وبل ان مجموع الدول التي وقعت على ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٥ لم يكن يربو على احدى وخمسين دولة لذلك فان وصول عدد الدول الى اكثر من مائة وخمسين دولة ونشوء مشاكل واوضاع جديدة في ظل تقدم علمي تكنولوجي مذهل كان لابد وحتما ان يجعل القانون التقليدي غير قادر على تلبية احتياجات الجماعة الدولية . وان عوامل تحتم التطور من اتساع لنطاق المجتمع الدولي بانضمام دول العالم الثالث الى الدول الاوربية والاتجاه نحو السلام بعد بروز خطورة المنازعات الدولية الى جانب التطور العلمي ووجود الامم المتحدة

(١) أحمد عبد العزيز، د/جاسم زكريا، د /فارس عبد الجليل، " الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، *مجلة الإدارة الاقتصادية*، عدد 85 ، (2010) : ص. 117

(٢) بن عامر تونسي، *"قانون المجتمع المعاصر"*، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ٢٠٠٠)، ص ص٣٠٣-٣٠٦.

(٣) طلعت جياد لجي الحديدي، *المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية*، الطبعة الأولى، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008)، ص34 .

فالاعتماد المتبادل بين الدول وتتشابك العلاقات الدولية تفضي الى تعدد مجالات التطور. وهكذا فالقانون الدولي المعاصر مقارنة للقانون الدولي التقليدي يكتسب سمات عدة فيظهر الاطار الجديد لدور الدولة وتطير لبعض المبادي الرئيسية للقانون الدولي وبروز المضمون الاجتماعي والطابع الانساني لهذا القانون. اضافة الى كل ما تقدم فان التطور يتم ايضا ببطء في مجالات كثيرة بحيث استظهار اثاره الحقيقية تتطلب الانتظار لفترات طويلة[١].

I.ب. المطلب الثاني

اهم العوامل التي اسهمت في تطوير القانون الدولي

وان هذه العوامل تتجسد في مستويين الاول افقي والاخر راسي[٢].

الاول: المستوى الافقي(تكوين المجتمع الدولي)

اذا كان المجتمع في اطاره التقليدي يضم دولا محدودة العدد ومتجانسة الاتجاه حيث تتماثل من الناحيتين القانونية والفعلية فان هذا المجتمع قد طرا عليه تطور هام تمثل في تغيير مكوناته باتساع نطاقه وان التغيير المتقدم الذي ادرك كان سببا رئيسيا وواضحا من اجل تطوير القانون الدولي على النحو التالي:

١-الدول الجديدة : وتعتبر هي الاساس للمجتمع الدو لي ومن حيث المفاهيم القانونية تتبع من هذه الوحدات فان اي تطور ناتج عن تغيير بنيان هذا المجتمع لا بد ان تودي الى تطور القانون الدولي الذي يحكم النظام.

٢- المنظمات الدولية : ان وجود المنظمات الدولية عددا ونطاقا واختصاصا افضى الى ضرورة تطور القانون الدولي سواء بتنظيم الاشخاص القانوني الدولية ذاتها ، وعلاقاتها الداخلية او الخارجية مما يعد اضافة الى القواعد الدولية التي تقتصر على الاهتمام بالدول. يضاف الى ذلك ان هذه المنظمات قد ساهمت عن طريق نشاطاتها المختلفة بتطوير القانون الدولي ذاته.

٣-اشخاص غير الدول والمنظمات الدولية: لم تعد الدول والمنظمات الدولية تشكل فقط الاشخاص الفاعلة في نطاق العلاقات الدولية بل اصبح يوجد بجوارها مجموعة من الاشخاص او الفاعليات ان لم تتمتع بالشخصية القانونية الدولية فأنها تؤثر بدرجات ومستويات مختلفة وهي تشمل[٣]:

ا-الافراد

ب-حركات التحرر الوطني

---

(١) محمود خلف، *مدخل إلى علم العلاقات الدولية* ، الطبعة الأولى، (الأردن: دار الزهران للنشر،2012) ، ص

(٢) عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، *قانون المجتمع الدولي المعاصر*، الطبعة الرابعة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص2 .

(٣) دريد محمود علي، *الشركة المتعددة الجنسية آلية التكوين وأساليب النشاط*، الطبعة الأولى، (منشورات الحلبي الحقوقية: ٢٠٠٩)، ص ١٩.

ج-الشركات متعددة الجنسية

ثانيا : المستوى الراسي: الاحتياجات الجديدة

وهذه تتمثل تزايد الاشخاص او التطورات العلمية التكنولوجية المؤثرة على الاقتصاد فما من اجل اقامة نظام مستقر للعلاقات الدولية وان اتساع العلاقات الدولية لا بد ان يخضع للقانون الدولي ومن اجل مواجهة خطر حروب واستخدام القوة بات من السعي الى وضع قواعد ومبادى الالتجاء الى استخدام وسائل العنف وتضع القيود على استخدام الاسلحة وصولا الى تحقيق الامن لكل دول الشعوب لذا تبرر الحاجة الى تطوير قواعد القانون الدولي.

II. المبحث الثاني

التعريف بالشركات متعددة الجنسية وأسباب ظهورها

تعد الشركات متعددة الجنسية ظاهرة اقتصادية. لذلك تصدى رجال الاقتصاد لدراستها وبحث آثارها الاقتصادية. ومن ثم فإن تعريف هذه الشركة يستلزم وبالضرورة أن نعرض أولا بشيء من الانجاز للمعايير التي اعتمدها علماء الاقتصاد في تعريفهم لهذا النمط من الشركات، ثم نعرض بعد ذلك إلى التعريف القانوني لها. وفي ضوء ذلك ومن خلال المفهومين سنحاول الوصول إلى التميز بين الشركة المتعددة الجنسية وغيرها من المراكز القانونية التي قد تشتبه بها. لذا ان وضع تعريف جامع ومانع للشركات متعددة الجنسية امر في غاية الصعوبة ذلك ان الشركات تمارس انشطتها على المستوى الدولي وهذا يعني ليس بمقدور التشريعات الداخلية والوطنية ان تضع لها تعريفا قانونيا محددا ولكن الفقهاء قاموا بوضع تعاريف عديدة للشركات متعددة الجنسية ، حيث منها ركز على الجانب الاقتصادي ومنها من ركز على الجانب القانوني ومنها اكتفى بإظهار حقيقة التسمية التي تبناها اولئك الفقهاء ، على الرغم من ان الطابع الوصفي دون التحليلي هو الذي اتسمت به تعاريف الفقهاء لذلك ارتأينا الى تقسيم هذا المبحث الى مطلبين الاول تناول التعريف شركات متعددة الجنسية والثاني اسباب ظهور.

II.أ. المطلب الاول

التعريف بالشركات متعددة الجنسية

لقد نشأ هذا النوع من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية أولا ، ثم انتشر بعد ذلك في بقية الدول الصناعية الكبرى ، كأحد اهم رموز وأسس النظام الاقتصادي العالمي ، ولقد حظيت هذه الشركات بدعم الولايات المتحدة خاصة والدول الصناعية الكبرى لأنها تعدها دعامة سياسية واقتصادية ومالية لسياسة الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى وخاصة الدول الثماني لبسط وفرض العولمة على السوق العالمي والنظام الاقتصادي العالمي ، وتقود هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى انفرادها بالقمة فيما يسمى بالنظام العالمي

الجديد أو العولمة [١] . أيا كانت التسمية المهم هو شيوع النظام الرأسمالي التي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. شهدت الشركات متعددة الجنسيات بعد الحرب العالمية الثانية تطورا سريعا وخاصة في الستينات وبداية السبعينات حيث تساعدها الدول الرأسمالية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ودول أوروبا الغربية –سابقا –واليابان ساعدت هذه الشركات على التمتع بقوة في اقتصادية هائلة الا أن المتتبع لتطور هذه الشركات ومعاملاتها يجد أن هناك عاملين يكونان هذا المشروع ويوجد بينهما نوع من التناقض على ما يبدو وهما عامل الوحدة وعامل التعدد للشراكة وهذان الوجهان لنفس الظاهرة يعدان السبب وراء العديد من المشاكل القانونية[٢] . وعليه يمكننا القول : بأن ما يطلق عليه الشركات متعددة الجنسيات هي بكل المعاني السابقة تعد شركة قومية تسيطر او تحتل مكانتها أساسا في اقتصاد ومجتمع الدولة الأم أي لا حكم على كل من الملكية والإدارة فإدارة الشركات التابعة واجمال مجموع الشركة تحتكرها الشركة الأم وتحتفظ هذه الأخيرة في يدها بكافة القرارات الأساسية وبمهمة التخطيط والحساب والرقابة وكذلك ملكية المشروعات الأجنبية كاملة في الشركة الأم إذا أنها صاحبة الاستثمار التي تعمل من خلال شركاتها التابعة لها وفي حال المشروعات المشتركة أي التي تكون فيها ملكية رأس المال مقسومة بين الشركة الأم وفي حالات أخرى تقوم الشركة الأم بالسيطرة على العملية الإدارية والتخطيطية الى درجة كبيرة وتطمئن الى أن المشروع المشترك يندمج في استراتيجيتها العالمية .[٣] الشركات متعدة الجنسيات مصطلح ذكر لأول مرة في مجلة ((بزنس ويك)) الأمريكية سنة ١٩٦٣ م ، في ملحق خاص تحت عنوان الشركات متعددة الجنسيات ، إن المفهوم الاقتصادي لشركات متعددة الجنسيات سواء كانت خاصة أم عامة تتميز بموقعها الاستراتيجي العالمي في تسيير مواردها الاقتصادية والفنية الخاصة بالإنتاج إذ تعمل في ظل شروط الاحتكار للمشروعات وليست وفقا لشروط المنافسة الحرة ، وهذه الشركات على الرغم من أنها تستثمر الجزء الكبير من مواردها في العديد من الدول وذلك بواسطة فروعها المتواجدة عبر الدول النامية إلا أنها تظل دائما مرتبطة بهذه الأخيرة والتي تسيطر على الغالبية العظمى من الأموال وتظل تابعة لها وهذا ما أدى بالتحكم في رقابتها الموزعة بصفة نسبية حسب مصالح الشركة وهنا يمكننا القول بأننا أمام شركات عظمى ذات انتشار عالمي واسع وتعريف آخر لهذه الشركات متعددة الجنسيات بأنها (مشروع وطني يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في العديد من الدول ، هذه الشركات التي تعد وراء العديد من المشروعات الكبرى تقوم بالنشاط في المجال الصناعي ، وهذه الملاحظة تبعث على القول بأن ظاهرة تعدد الجنسيات يرتبط بالطبيعة الاحتكارية لاقتصاد

(١) اعتصام الشركجي، ابراهيم محسن عجيل، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص
(٢) أحمد عبد العزيز، وآخرون ، المرجع السابق، ص1
(٣) طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق، ص

الدولة التي تتبعها) و أن هذه الشركات متعددة الجنسية هي ليست أداة لنقل التكنولوجيا ، والتقدم الاقتصادي والعلمي على المستوى العالمي ، وبصفة خاصة الى الدول الأطراف " النامية " لأن منطق وجود هذه الشركات مرتبط بوجود هذا التمايز في مستويات التطور والنمو الاقتصادي ((النمو غير المتكافئ)) .

المطلب الثاني

اسباب ظهور شركات متعددة الجنسية

يمكننا أجمال الأسباب المتعددة التي أدت الى ظهور الشركات متعددة الجنسيات في الآتي :

ان وجود الحواجز الجمركية ، وارتفاع نفقات النقل ادى الى رفع الأسعار ، وهذا الأمر الذي ينعكس سلبا على صعيد المنافسة وبالتالي فإن الشركات تهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية بالقرب من الأسواق أو حيث توجد الأسواق كبديل لعملية التصدير التي لم تعد ذا جدوى اقتصادية ، بل انها محاولة لتقليل المخاطر الاقتصادية وذلك وفقا للنظريات الاقتصادية والعالمية منها نظرية للعالمين الاقتصاديين الأمريكيين " سويزي وباران " التي تفيد أن هناك زيادة مفتعله للفائض الاقتصادي للشركات الكبرى[١] . وهو فائض يصعب استيعابه داخليا لأسباب مختلفة يأتي في مقدمتها ما يعرف بتوازن نظام احتكار القلة او ما يسمى بمنافسة القلة وعدم وجود الرغبة في الدخول للمنافسة في ميدان التكنولوجيا للأسباب ذاتها التناقض بين وجهها التوحيدي للعالم ووجهها الآخر كونها رمزا للسيطرة الاقتصادية ومن ثم السياسية وبالتالي فرض الهيمنة والسيطرة .[٢]

وفقدان او انعدام وجود قواعد وضوابط قانونية أو اتفاقات دولية او تشريعات قانونية ملزمة لها ، مما ساعد على انتهاكها قوانين العمل وحقوق الأنسان ، وقد يرى البعض مساهمتها في التنمية الاقتصادية حيث توفر فرص التدريب والعمل وتدفع الضرائب التي تستخدم في البرامج الاجتماعية وتنقل التكنولوجيا المتطورة وتساعد في بناء قاعدة صناعية في الدول من ضمن الأدوات التي يعتمد عليها في فرض العولمة الشركات متعددة الجنسيات أو متعددة الجنسية او متعدية الجنسيات ، والتي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية حيث تمتلك أكثر من نصف هذه الشركات ، والباقي للدول الغربية والصناعية الأخرى ، وتستغلها في السيطرة على السوق العالمي وأنشأت الأمم المتحدة لجنة بهدف تعريف الشركات متعددة الجنسيات وقد عرفها بأنها " شركة عبر وطنية " أي كيان اقتصادي يعمل في أكثر من بلد واحد أو الى مجموعة كيانات اقتصادية تعمل في بلدين أو أكثر، أيا كان الشكل القانوني الذ ي

(١) اعتصام الشركجي، ابراهيم محسن عجيل ، مصدر سبق ذكره.
(٢) بن عمارة زكرياء، "النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات"، (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر للتخصص قانون الأعمال، جامعة قصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ورقلة، لسنة الجامعية . 2013 / 2012)، ص1 .

تتخذه سواء في موطنها أو في البلد الذي تمارس فيه نشاطها على ان يكون هذا النشاط بشكل منفرد اوبشكل مجتمع .

وتشمل عبارة " مؤسسة أعمال أخرى " أي كيان تجاري بصرف النظر عن الطابع الدولي أو المحلي لأنشطته ، بما في ذلك الشركة عبر الوطنية أو المتعاقدة أو المتعاقد من الباطن أو المورد أو حامل الترخيص أو الموّزع ، وأي شكل يستخدم لإنشاء الكيان التجاري سواء اتخذ شكل شركة مساهمة أو شركة تضامن أو أي شكل قانوني آخر يُستخدم لترسيخ الكيان التجاري ، كما تشمل طبيعة ملكية هذا
الكيان[1]، وكما ان المصطلحات المشابهة الشركات متعددة الجنسيات

- الشركات الأجنبية : Les sociétés étrangères و هو المصطلح الأكثر شمولية، فهو

يحوي كل شركة لها تسهيلات للنشاط خارج لبلد الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومهما كانت طبيعة النشاط إنتاجي أو تجاري.

- الشركات متعددة الجنسيات :" multinationalesLes firmes " يكفي أن ينتقل

مستوى النشاط إلى بلدين أجنبين.

- الشركات عبر الوطنية :" "Les firmes transnationales نفس المصطلح السابق، إلا

أنه رفض استعماله من طرف الأمم المتحدة من أجل تفادي الآثار التي يمكن أن يتركها في شعوب الدول النامية.

- الشركات متعددة الجنسيات الشمولية: يجب أن يشتمل نشاط هذه الشركات

بالإضافة إلى انتقال نشاطها إلى بلدان أجنبية، أن يشتمل أيضا على منتجات أخرى من غير المنتج الأصلي ومن غير القطاع الأصلي أيضا.

- الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات Les firmes multinationales transe- contins " و هي الشركات التي لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول ":

الأجنبية من قارات مختلفة، وهي مرحلة متقدمة مراحل النشاط لهذه الشركات.

- الشركات العالمية متعددة الجنسيات": Les firmes multinationales mondiales "

و هي الشركات التي لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية وفي كل قارات

(١) دريد محمد علي ، المرجع السابق، ص30 ،

العالم الخمس.

- الشركات متعددة الجنسيات الكوكبية :" Les firmes multinationales globales " وهي:

شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في كل الدول الأجنبية وفي كل قارات العالم الخمس .[١]

أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسية، فعلى الرغم من الصفة الدولية لنشاطها الاقتصادي إلا أنها مازالت لدى الكثيرين تعد من أشخاص القانون الخاص ، حيث أن هذه الشركات تعد بالنسبة لهم متمتعة بالدولية الاقتصادية دون الدولية القانونية

III. المبحث الثالث

التعريف القانوني والاقتصادي للشركات متعددة الجنسية

ان مفهوم الشركات متعددة الجنسية يثير جدلا واسعا في الاوساط السياسية والاقتصادية والقانونية نظرا لهذا المفهوم من الية عمل تتشابك معها المؤشرات التي يتحدد وفقاها نشاط هذه الشركات ولقد تصدى الكثير من رجال الفقه القانوني والاقتصادي لدراسة انشطة هذه الشركات بغية التعرف على مداها وتأثيراتها في الدول المضيفة لها لذا ارتأينا ان يكون مطلبين الاول التعريف القانوني للشركات متعددة الجنسية والثاني التعريف الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية.[٢]

III.أ. المطلب الأول

التعريف القانوني للشركات متعددة الجنسية

تعرف الشركة باعتبارها احد المفاهيم القانونية والذي يكون ضمن " عقد به يلتزم شخصان او اكثر بان يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي لاقتسام ما ينشا عنه من ربح او خسارة"من اموال او مشاريع اقتصادية . ولكن بوصفها متعددة الجنسية تشكو من فراغ تشريعي فلم يقم بمشروع الوطني في اي دولة في وضع تعريف لها وهذا ما يجد اساسه في عدم استجابة النظم القانونية الوطنية لنشاط الشركات متعددة الجنسية فعدم امكانية تأطير نشاطها في اطار قانوني وطني قد جعل الباب مفتوحا امام اراء الفقهاء وتنظيراتهم حول صياغة تعريف يتعلق بنشاط تلك الشركات وأليات عملها ، مما ادى بالتالي الى اختلاف التعاريف وتباينها من حيث القانونية التي تحملها تعاريف اولئك الفقهاء.[٣] ومن تعاريفها(عبارة عن مجموعة من المؤسسات العابرة للحدود والتي لا تمتلك قومية موحدة لا جنسية لها من الناحية القانونية بل تمتلك مشاريع انتاجية موزعة على عدد من الدول الاجنبية الامر الذي يمكنها من العمل بمنأى عن اي رقابة وطنية وان تفلت من رقابة اي قاعد خاصة).ومن

(١) دريد محمد علي ، المرجع السابق، ص30 ،
(٢) أحمد عبد العزيز وآخرون ، المرجع السابق، ص
(٣) دريد محمود علي، المرجع السابق، ص34

هذا يتبين من الصعوبة تنظيمها ضمن نظام قانوني داخلي لان طبيعة الانظمة القانونية الداخلية تتنافى وطبيعة انشطتها ذات صفة دولية. كما وضع معهد القانون الدولي عام ١٩٧٧ تعريفا للشركات متعددة الجنسية عرفها بانها " المؤسسات المتكونة من دائرة قرار مركزة في بلد ودوائر نشاط تتمتع بالشخصية القانونية الذاتية ومتواجدة في واحد او عدة بلدان". كما ان خبراء الامم المتحدة صاغوا تعريفا عاما للشركات متعددة الجنسية هو " الشركات المالكة لأجهزة انتاج وخدمات او انها تشرف عليها من الخارج بالنسبة لمكان وجودها". ومن خلال عرض هذه التعاريف يبدو واضحا ان اغلبها يشتمل على جملة عناصر ثلاثة تمثل محورا اساسيا لأي تعريف يوضع للشركات متعددة الجنسية وهي[١]:

١-وجود وحدات قانونية مستقلة وهنا يراد بالاستقلال عدم خضوع الهيآت المستقلة للرقابة الرئاسية أو الوصائية ، كما لاتتلقى أوامر أو تعليمات من جهة أخرى ، فضلا عن ان السلطة التنفيذية لاتتمتع بحرية في عزل أعضائها ، وفي المقابل يقتضي القول ان الاستقلال لايعني انها تعمل بمعزل عن الأهداف الحكومية ؛ بل هي هيآت ساندة للحكومة. تتمتع كل منها بشخصية قانونية منفصلة .

٢- خضوع كل هذه الوحدات القانونية المستقلة لسيطرة اقتصادية موحدة اي تخضع لسيطرة اقتصادية يمارسها نفس الشخص او الاشخاص القانونية

٣- -يجب تحقيق هذه السيطرة من خلال ادوات واساليب فنية مستمدة من قانون الشركات.

حيث اذن ان هناك فجوة ما بين الواقع العملي لهذه الشركات والنص القانوني للشركات متعددة الجنسية كظاهرة قانونية وهنا لابد من تنظيم مركزها دوليا.

III.ب. المطلب الثاني

التعريف الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية

يثير تحديد مفهوم الشركات متعددة الجنسية جدلا واسعا في الاوساط السياسية والاقتصادية وان دراسة النشاط الاقتصادي يستوجب تحليل الاطار النظري لنشاط تلك الشركات حيث لهذا الاطار مؤشرات متغيرة بحسب الزاوية التي ينظر منها اليه وهذا مرتبط اساسا بالرأسمالية وما شهدته من تطورات ساهمت الى حد بعيد بروز ظاهرة جديدة تسمى بالتدويل فالاقتصاد القومي في تطور متسارع والحدود القومية عاجزة عن تلبية متطلبات التطور وهذا يعني ان كل بلد على حدة غير قادر على تكوين قاعدة تشجع نمو القوة الانتاجية لا يمكن ادارتها الا على مستوى دولي فكان ذلك بروز الشركات متعددة الجنسية كقوة محركة وناقلة للرأسمالية [٢].ولقد احصى تقرير الامم المتحدة ان هناك ما يقرب على العشرين تعريفا

(١) بوبكر بعداش، "مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول"، (أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتو ا ره في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية / 2009 2010)، ص

(٢) بوبكر بعداش، المرجع السابق، ص72 .

وضع لها تم جمعها من مختلف المؤلفات والوثائق فظلا عن التعريف الذي وضعته الامم المتحدة والتعاريف التي ظهرت في المؤلفات اللاحقة وان تعدد التعاريف الاقتصادية وكثرتها يستلزم اتباع معيارية في تصنيف تلك التعاريف وتبويبها على اساس المعيار الذي توصف فيه ففهم الاطار النظري للشركات متعددة الجنسية يكمن في معرفة الضوابط التي يتسم بها نشاط تلك الشركات فان تلك الضوابط يمكن ردها الى ثلاثة معايير اساسية هي(١) معيار الحجم (٢)معيار مركز الادارة والتنظيم (٣)معيار استراتيجية الشركة[١].

١-معيار حجم الشركة: يمكن تعريف الشركات متعدد الجنسية وفقا لهذا المعيار اذا بلغ حجم نشاطها حدا معينا غير ان الاقتصاديين لم يتفقوا على الحد الادنى الذي بتوافره يمكن ان يضفي على نشاط شركة ما بانها شركة متعددة الجنسية .

وهناك من اعتبر ان امتداد نشاط الشركة في اربع دول على الاقل وهو الاساس للقول باننا امام شركة متعددة الجنسية فعرفوها وفقا لذلك بانها مشروع واحد يقوم باستثمارات اجنبية تشمل عدة اقتصاديات قومية اربعة او خمسة كحد ادنى ويزرع نشاطاته الاجمالية بين دول العالم من اجل تحقيق الأهداف الاجمالية للمشروع المذكور[٢].

فمركز القرارات في الشركة الام وتبعية الشركات التابعة والفرعية لها فيما يخص الادارة والتنظيم هي التي تميز الشركات متعددة الجنسية عن غيره.

فيرى الاستاذ جون داننج في تعريفه للشركات متعددة الجنسية وفق هذا المعيار انها تتميز بإدارة وملكية رأسمالية لا كثر من دولة واحدة اما سلطة اتخاذ القرارات فهي مركزية والشركات المذكورة غير مرتبطة بقومية واحدة الا في حدود التي يفرضها القانون.

فيحين يذهب الاستاذ برمان بالقول الى ان المشروع واحدا على الرغم من تشتته جغرافيا وهذه الوحدة تكمن في وجود ادارة عليا مهمتها رسم السياسة الاقتصادية العامة للمشروع وعلى الادارات الشركات التابعة التقييد بتلك السياسة الاقتصادية على الرغم من وجودها في دول اخرى ونضم قانونية مستقلة.

٣-معيار استراتيجية الشركة: لا يمكن ان ينظر الى هذا المعيار في تعريف الشركات متعددة الجنسية تعريفا اقتصاديا بمعزل عن المعيارين السابقين فضلا عن توافراهما اي " ضخامة حجم الشركة و مركزية الادارة " فلا بد للشركة متعددة الجنسية ان تتبنى استراتيجية موحدة في ممارسة نشاطاتها.

وان مفهوم الاستراتيجية يكاد يشكل محور نشاط الشركات متعددة الجنسية اذ بدونه لا يمكن فهم طبيعتها واليات عملها . ومن النتائج التي تتمخض عن استراتيجية الشركات متعددة الجنسية هو تمييزه الاخر بالمرونة وبقدرتها على التكييف وفقا لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية وذلك اتساع مجال نشاطها على المستوى الدولي يؤهلها للاستفادة من

(١) المرجع نفسه، ص٧٢.
(٢) المرجع نفسه، ص٧٢.

المزايا التي تحققها الاختلافات القائمة بين الدول والمناطق الاقتصادية والنقدية المتعددة وبين التنظيمات القانونية والضريبية المتنوعة على المستوى الدولي[١].

IIII . المبحث الرابع

المكانة وطبيعة العقود الدولية للشركات متعددة الجنسية

يشهد المجتمع الدولي تحولات عظيمه في بنيته منذ حقبة التسعينات منذ القرن العشرين وتمثل بظهور مفهوم العولمة كظاهرة كبرى لها مضامينها وانعكاساتها على العالم اجمع فالعولمة باعتبارها اصبحت واقعا مفروضا على طبيعة العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي فأنها لم تأت من عدم بل كان هناك عدة مؤسسات وقوى تعمل على بلورة العولمة وانضاجها ومن هذه المؤسسات والقوى المؤسسات المالية والتجارية ((صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية فضلا عن حلف الشمال الاطلسي وشبكة المعلومات " الانترنيت")) الا ان الشركات متعددة الجنسية تعد من اهم مؤسسات العولمة واهم القوى المؤثرة في دور الدولة وفي بعض الميادين فضلا عن تأثيرها البالغ في حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني[٢].

IIII.أ. المطلب الأول

عولمة الشركات متعددة الجنسية

التطور التاريخي لمفهوم العولمة لقد ظهر مصطلح العولمة أول ما ظهر في مجال المال والتجارة والاقتصاد، غير انه لم يعد مصطلحاً اقتصادياً محضاً، فالعولمة الآن يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاً ذا أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد فالعولمة الآن نظام عالمي أو يراد لها إن تكون كذلك يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال. الخ ، كما يشمل أيضا مجال السياسة والفكر والايدولوجيا . ومما لاشك فيه إن أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحاً وأبرزها أثراً وهدفاً هو المجال الاقتصادي فالعولمة هنا تعني وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من دائرة التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ، وبعبارة أخرى فان ظاهرة العولمة حسب هذا المفهوم هي بداية ظاهرة الإنتاج الرأسمالي ومقوماته ونشرها في كل مكان ملائم خارج ما يسمى إطار مجتمعات المركز الأصلي وتجلت عملية تسارع العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة بتسارع نمو التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والازدياد المتسارع في نشاطات الشركات المتعددة الجنسية التي تعد اليوم بمثابة الحكومة الكونية. ان للعولمة تأثيرها المباشر وغير المباشر في العلاقات الدولية فهي عملية كبرى تحاول اخضاع العالم لها بمفاهيم ومنهجيات واساليب مختلفة وتعد الشركات متعددة الجنسية من اهم وسائل العولمة ولذا يمكن تعريفها عبارة عن تجسيد لمزيد

(١) جوتيار محمد رشيد صديق، *المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسيات لحقوق الإنسان*، (مصر: دار المطبوعات الجامعية، 2009)،ص4 .

(٢) جوتيار محمد رشيد صديق، المرجع السابق، ص44 ،4.

من التفاعلات المعقدة والمتشابكة التي يمر بها المجتمع الدولي فلا يمك وصفها بانها ذات مدلول اقتصادي او سياسي فحسب بل ذات مدلولات متعددة تتعدد وجهات النظر التي يأخذ بها الكتاب حسب اختلافهم في التركيز على عوامل معينة دون الاخرى بالرغم من كثرة التعاريف التي وضعت لها الا لم تحظ بحقيقة ظاهرة العولمة رغم ذلك يبقى مفهوما شائكا ومعقدا .وهناك من يرى العولمة هي ظاهرة كبرى والظاهرة الكبرى توصف اكثر من ان تعرف ومن بين التعاريف التي وضع لها(جيمس وارنو) وهو احد علماء السياسة الامريكان فقد بدت له العولمة بانها مجموعة من العلاقات بين المستويات المتعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والايديولوجيا وتمثل اعادة الانتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار اسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة .في حين يرى الاستاذ صادق جلال العظم ان العولمة هي وصول نمط الانتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين الى نقطة عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول الى عالمية دائرة الانتاج واعادة الانتاج ذاته..... الخ. وهناك من يرى العولمة تعني القوى التي لا يمكن السيطرة عليها في الاسواق الدولية والشركات متعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية بحيث اصبحت الشركات منافسا خطيرا لدور الدولة في ميدان العلاقات الدولية وامتلكت من القوة مما يؤهلها لان تكون اشخاصا قانونية دولية مستقلة عن الدول التي نشأت فيها .وقد عرفها السيد كوفي عنان الامين العام للأمم المتحدة لا بانها مصطلح يجسد التفاعلات المتزايدة التعقيد بين الافراد والشركات والمؤسسات الاسواق عبر الحدود الوطنية فالعولمة تضم العديد من التحديات وعلى الدول ان تعي تلك التحديات فتعمل بصورة جماعية للتقليل من اثارها الضارة واصبح ليس بمقدور الدولة القومية للتقليل ان تعمل منفردة لمجابهة تحديات العولمة المتزايدة ومن هذا يتبن ان الامين العام للأمم المتحدة يدعو الى المشاركة في العولمة وليس محاربتها باعتبارها قدرا لا مفر منه[١].

IIII.ب. المطلب الثاني

المركز القانوني للشركات متعددة الجنسية

لقد بدا المركز القانوني للشركات متعددة الجنسية اكثر وضوحا وتميزا في ظل العولمة من اي فترة زمنية اخرى فالشركات متعددة الجنسية باتت احدى اكبر الجماعات الضاغطة نحو تبني العولمة فكرا ومضمونا لان الشركات متعددة الجنسية اصبحت ظاهرة كونية ولها من الامكانيات والقدرات ما تتجاوز الحدود الوطنية للدول وبمنطق الزمان والمكان لم يعد يشكل عائقا امام نمو الشركات وازدهارها فراس المال اصبح عولميا لا تحده حركته

(١) عبد الرحمان لحرش، *المجتمع الدولي التطور والأشخاص*، (الجزائر: دار العلوم ،دون سنة الطبع)، ص 270.

الحدود وقد اصبح خارج السيطرة الدول بما فيها الدول الكبرى[١] وانتقال السلع والخدمات كذلك اصبح عولميا فالشركات متعددة الجنسية في زمن العولمة لم تعد تبحث السيطرة عن فضاء قومي او صناعة واحدة محددة او تحت نظام قانوني معين لذلك انتشرت انشطتها في عشرات الدول وهي تحاول الاستفادة من اي ميزة نسبية في اي دولة دون افضلية لبلد المقر القانوني وان عدم استجابة النظم القانونية الداخلية للنشاط المتنامي والمتزايد للشركات ظل العولمة الذي عكسته الارقام والنسب المئوية للجمعيات والارباح السنوية يعكس حقيقة وجوب اخضاعها للقواعد القانونية الدولية وبالتالي ازداء على عدد الشركات متعددة الجنسية[٢] ومن ادنى الى زيادة سيطرتها محد جمل التجارة الدولية وان التحول الكبير على مستوى الاقتصاد الدولي ممثلا بالتحالفات الاستراتيجية و الاندماجيات الدولية بين الشركات متعددة الجنسية في ظل العولمة عكس حقيقة بروز المركز القانوني الدولي لهذه الشركات وبين انه من الصعوبة بمكان اخضاعها للقواعد القانونية الوطنية فهذه الاخيرة انها محصورة ضن نطاق اقليمي محدد غير قادر على الاحاطة بموجة الاندماجيات التي تشهدها الشركات متعددة الجنسية وبهذا فان الشركات متعددة الجنسية تعد بحق اهم مؤسسات العولمة وذا مركز قانوني دولي متميز اذ انها تقوم بالدور الكبير بتعميم الكثير من المفاهيم تلك الظاهرة ولذلك تعد الشركات متعددة الجنسية اقوى من اقوى الدول في ظل العولمة وبروز مركزها القانوني بصورة واضحة[٣]. وبما أن النظام القانوني للشركة بوجه عام اكثر الانظمة القانونية تأثرا بالتطورات الاقتصادية، وبقدر ما يكون النظام القانوني للشركة متناغما مع طبيعة تطور المشروعات ومستوعبا لهذا التطور وحركته بقدر ما يساعد ذلك على عمليات التنمية الاقتصادية وانطلاقتها ،لهذا فقد اعتبر شكل الشركة من انسب الاشكال القانونية التي يفرغ فيها المساهمة في نشاط الشركات متعددة الجنسية. وتعد الشركة المساهمة على وفق هذا الوصف الأداة القانونية المثلى لتحقيق سيادة النظام الرأسمالي وابراز ظاهرة التركز الاقتصادي وسيطرة راس المال اجتماعيا وسياسيا . وترجع اهمية اتخاذ الشركات متعددة الجنسية شكل الشركة المساهمة ليس لان لها القدرة على تجميع رؤوس الاموال وتركيزها ،فحسب بل لان لها وظائف اقتصادية مهمة وخطيرة ومن بين هذه الوظائف ما تحدثه الشركة المساهمة من عملية الفصل بين راس المال ووظيفة المنظم الرأسمالي، وهذا يبدو واضحا من خلال ان راس مال الشركة يتمثل في حصص المساهمين ،العاديين بينما وظيفة المنظم الرأسمالي المساهمين يعكسها تركز تلك الوظيفة في ايدي قلة مجموعة من المساهمين الذين تكون لهم السيطرة شبه الكاملة على مجلس الادارة ، فضلا عن ان الشركة المساهمة تشبه الدولة ممثلة بسلطاتها

(١) حسن ، مصطفى سلامة ، *القانون الدولي العام* ، (مصر: دار مطبوعات الجامعة الاسكندرية)، ص ص٥-٣٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مبروك غضبان، *المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص*، القسم الثاني،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص،614 ،6.

الثلاث ، كل هذه الاساليب مجتمعة او فرادى جعلت من الشركة المساهمة الشكل القانوني المناسب الذي يفرغ فيه نشاط الشركات متعددة الجنسية. وتفضيل الشركات متعددة الجنسية اتخاذ هذا الشكل القانوني يجد اساسه فيما يمثله السهم من اداة قانونية يعد المحور الذي يرتكز عليه البناء القانوني للشركة ،ككل فالسهم يمثل حصص المساهمين في الشركة وبقدر ما يزداد عدد الاسهم بقدر ما يزداد راس مال الشركة. ويعرف السهم بانه "الصك الذي تمنحه الشركة للمساهم نتيجة اكتتابه في الشركة ، وهو بهذا يعتبر اهم الادوات القانونية التي تملكها الشركة المساهمة لتجميع رؤوس الاموال وتوظيفها بمشاريع كبرى ممثلة بالشركات متعددة الجنسية. وللسهم بصورة عامة ثلاث قيم كل قيمة منها مختلفة .

IIII.ج. المطلب الثالث

اثر الشركات المتعددة الجنسية على الدول التي تنشا فيها

برز مفهوم الشركات المتعددة الجنسية وخاصة في ميدان العلاقات الدولية بانها مجموعة معقدة من الهياكل التنظيمية والتي تهدف او تعمل في سبيل تحقيق استراتيجية عالمية تتميز بتقسيمات جديدة للعمل فيما بين الشركات بالنسبة لكل وظيفة فيما يترتب عليه ان تنشا نظاما عالميا متكاملا للإنتاج ولهذا فان بيان طبيعة العلاقة بين الشركات متعددة الجنسية من جهة والدولة من جهة اخرى امر يتطلب ابراز حقيقة المركز الدولي الذي تتمتع به هذه الشركات لذا سنبين من جهة التغير الوظيفي للدولة اولا ومن ثم في مجال حقوق الانسان من جهة اخرى:[١]

١-التغير الوظيفي للدولة لمصلحة الشركات متعددة الجنسية

تشهد الدولة تحولا تدريجيا في مسارها الوظيفي سواء اكان ذلك من الناحية القانونية ام النواحي الاخرى وينتج هذا التحول من خلال تفاعل العيد من العوامل المؤثرة في مستقبلها كدولة مستقلة ذات سيادة في المجتمع الدولي وهذه العوامل هي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية وغيرها ومع ذلك ان هذه العوامل سوف تؤدي الى تغير تلك الوظائف بوجود ضغوط خارجية تؤثر في مسار تلك العوامل باتجاه التأثير في وحدة الدولة الوظيفية وتلك الضغوط ممثلة بالشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي و منظمة التجارة العالمية و ثورة الاتصالات والمعلومات الكونية .... الخ. وتمثل الشركات متعددة الجنسية الضاغط الاكبر نحو تغير مسار الدولة الوظيفي ولغرض الاحاطة بالتغير التدريجي لنشاط الدولة في ظل العولمة فان من منطق البحث يقتضي التطرق الى تعريف الدولة كوحدة سياسية وقانونية ضمن نطاق اقليم معين. والدولة كظاهرة اجتماعية وحدث تاريخي ساهم في ايجاد تظافر عوامل جغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية ولذلك يمكن تعريفها مجموعة من الافراد يقيمون بصفة دائمة في اقليم معين تسيطر عليه هيئة حاكمة

(١) عجيل ، ابراهيم محسن ،"الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدولة"، (رسالة ماجستير منشورة على موقع الشبكة العنكبوت) .

ذات سيادة اذن تتوافر تلك العناصر الثلاث (الشعب ، الاقليم ، الهيئة الحاكمة) وفي توافر عناصر الدولة تؤكد وجودها كعضو في المجتمع الدولي وهنا يجب ابراز الدور التقليدي للدولة حتى يمكن الوقوف على التغيرات التي ستلحق بدور الدولة الوظيفي . وان الدولة التي عرفها القانون الدولي كشخص رئيس له بدأت بوادر ومعالم التغير تظهر فيه وبدا المجتمع يسير نحو تبني صياغة جددة كمفاهيمه القانونية تتلاءم مع طبيعة المرحلة المقبلة والسلطة الفعلية التي عرفها القانون الدولي باتت بيد المجموعات الاقتصادية الكونية والشركات متعددة الجنسية المتعولمة والتي يزيد وزنها في بعض الاحيان على وزن الدول والحكومات. وان هذا التنامي المتزايد للقدرة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية والتناقض في قدرة الدولة على التحكم في الحياة الاقتصادية فقد جعل المفاهيم القانونية التقليدية اعجز من ان تواكب هذا التغيير الذي تشهده الدول وان تتمسك بها او بحرفية نصوصها سيجعل من القاعدة القانونية جامدة مفرغة من اي محتوى او مضمون .[١] وتصبح قدرة الدولة بالوقوف امام تحديات سياسة العولمة المتمثلة بالشركات متعددة الجنسية محددة بقدرة الشركات في التأثير على سلطات فرض الضرائب من خلال تسللها مراكز اتخاذ القرارات فأنها تؤثر في مبدا السيادة الوطنية والمساواة ومن جانب اخر افتقار العديد من الدول الى امكانية الحصول على الموارد المالية والموارد التكنلوجية والادارية المتطورة للشركات متعددة الجنسية قد اثر في الاختيارات الاقتصادية المتاحة امام البلدان المضيفة بفعل علاقاتها التبعية التي تربط الدول المضيفة بالاستثمارات الاجنبية والى جانب انكماش قدرتها في السيطرة على الاقتصاد القومي للبلاد ومن هنا نعترف بالشخصية القانونية الدولية للشركات امر لا مناص منه في ظل الأوضاع الدولية الراهنة من جهة وفي المحافظة على بيئة توازن المجتمع الدولي من جهة اخرى[٢].

٢-اثر الشركات متعددة الجنسية في حقوق الانسان

ظهرت هناك فجوة كبيرة ما بين التطور القانوني لحقوق الانسان وحرياته الاساسية التي جاءت بها المواثيق والاتفاقيات الدولية المتمثلة ب(ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بحقوق الانسان) وما بين الواقع المتمثل بممارسة الشركات متعددة الجنسية على ارض الواقع لجميع انشطتها المختلفة ،حيث هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان وخاصة في الدول المضيفة لها. ولقد وصف الامين العام لمنظمة العفو الدولية السيد "بال بيرسن" ان الشركات متعددة الجنسية بانها اللاعب الاكبر في قضية حقوق الانسان بقوله " بالتأكيد طالما لها نشاطات كبيرة في كل شيف انها قادرة ان توظف اعدادا هائلة من الناس فان الشركات تتحمل مسؤولية هائلة اجتماعيا تجاه الاف العمال الذين يعملون في مصانعها وسياسيا اتجاه الحكومات البلدان الثرية حيث توجد مكاتبها الرئيسية

(١)عنتر ، محمد ،العولمة والشركات متعددة الجنسية ، موقع الشبكة العنكبوتية ، الاثنين ،٢٠١٠.
(٢) عبد الرحمان لحرش، المرجع السابق، ص180 .

وتجاه البلدان الفقيرة التي عادة ما يكون اقتصاداتها الوطنية اصغر من اجمالي عائدات الشركات متعددة الجنسية". ولقد اخذت انشطة الشركات متعددة الجنسية في انتهاكاتها لحقوق الانسان على مستويات متعددة وقد شملت جميع حقوق الانسان ويمكن بيان الانتهاكات بما يلي[١]:

١- قامت الشركات متعددة الجنسية بتسريح الاف العمال ومارست ضغوطا كبيرة على حكومات الدول المضيفة وبغية التقليل من شان النقابات والاتحادات العمالية وان لم يكن الغاء دورها نهائيا.

٢- تقوم هذه الشركات بالتنصل في علاقات العمل وتحرم العمال من الكثير للحقوق وتتباطأ في اعطائهم المزايا المتفق عليها مسبقا[٢].

٣- قامت بأعمال تخاف المواثيق والاتفاقيات الدواية الخاصة بحقوق الانسان وان كل شعب له الحق في تقرير مصيره ولا يحق لأي جهة خارجية فرض ارادتها او تعكر صفو الحياة السياسية او تنمية النزاعات العرفية او اللجوء الى اساليب واشكال شانها زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل البلد وفضلا عن تملكها تكنلوجية متطورة وصناعة الاسلحة والاسلحة الجرثومية و الغير الجرثومية وتلث الجو بسبب مخلفات المصانع النووية . لذا لابد من الاعتراف لها بشخصية قانوني محدودة مرورا بالإخضاع افعالها وتصرفاتها للقانون الدولي العام وانتهاء تحميلها المسؤولية الدولية . و ان الكتاب والباحثين قد عملوا على وضع مجموعة من الدراسات لتحديد المسؤولية الشركات متعددة الجنسية وفي مقدمة ما توصلوا اليه انه لا يمكن اخضاع تلك الشركات للقضاء الوطني لأي دولة لان مسالة تلك الشركات بالاعتماد على التشريع والقضاء الوطني لا يلقي استجابة دولية[٣].

الخاتمة:

نشير بداية الى ان الدراسة اوصلتنا من خلال البحث والتحليل والوصف الى صحة فرضيات الدراسة ، واوصلنا البحث الى عدة استنتاجات عامة ترتب عليه عدة توصيات نوردها على النحو التالي:

١-الاستنتاجات

وتتمثل بما يلي:

ا-على صعيد الحياة السياسية نجد ان الشركات متعددة الجنسية قد تغلغلت الى مراكز اتخاذ القرار ونجد عجز الدول عن اصدار قوانين تحكم بأنشطة الشركات متعددة الجنسية وقد ادن الى اضعاف الدولة والى المؤسسات التي تعمل داخل الدولة.

(١) عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق.

(٢) أحمد بن عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق ، ص1 .

(٣) هند، حسن محمد ، *النظام القانوني للشركات متعددة الجنسية* ، (مصر، المحلة الكبرى ، ٢٠٠٦).

ب--قامت بإطاحة الحكومات التي تقف ضدها و بأرشاء المسؤولين في الدولة وشراء ذممهم من اجل تحقيق مصالحها.

ج- للشركات متعددة الجنسية اثر في الاختيارات الاقتصادية المتاحة امام البلدان المضيفة بفعل علاقاتها التبعية التي تربط الدول المضيفة بالاستثمارات الاجنبية.

د-ان الشركات متعددة الجنسية تمتلك التكنلوجيا متطورة في صنع الاسلحة جرثومية وغير جرثومية وشمل نشاطها صناعة الاسلحة وتسويقها وتصنيع الأسلحة السامة المستخدمة في النزاعات المسلحة سواء كانت داخلية او دولية.

ه-توجد فجوة بين الواقع الفعلي والتصور القانوني للشركات متعددة الجنسية كظاهرة قانونية.

٢- التوصيات

ان الاستنتاجات السابقة استوجبت عدة توصيات ركزت في معظمها على القانون الدولي وظاهرة الشركات متعددة الجنسية واهمها:

ا- ان فهم الظواهر صعب لان الظواهر تتغير بتغير الزمان والمكان والبيانات الوصفية تركز على ظواهر محددة بزمان ومكان معينين لذا ان ظاهرة الشركات متعددة الجنسية تعد من اهم الظواهر .

ب-تعد الانسانية اصطلاحا قد غزا القانون الدولي العام ليس فقط اعتبارات انسانية هدفا وغاية ينبغي مراعاتها وصولا الى الاعتداد بالمبادئ الاخلاقية وعلاوة على ذلك يجب ان تكون الشركات متعددة الجنسية ان تقوم بعمليات تقييم لأنشطتها من تأثير على حقوق الانسان في اطار هذه القواعد.

ج- ينبغي للدولة المضيفة ان تحث الشركات المتعددة الجنسية بالوسائل القانوني المختلفة للتعاون مع الصناعات الوطنية وتقديم المساعدة الفنية لها .

د-يجب على الشركات متعددة الجنسية ان تضع البرامج خاصة من اجل احلال مواطني الدولة المضيفة محل مواطني الدولة الام.

ه- ينبغي للدول المضيفة ان تحضر على الشركات متعددة الجنسية الاستثمار في بعض المجالات الاقتصادية والحيوية كالصناعات العسكرية والاعلام والنشاطات ذات النفع العام، والتقنين بخضوع الشركات الى قضاء الدولة المضيفة واحترام الاحكام الصادرة منه.

المصادر

أولاً: الكتب القانونية:

١- تونسي، بن عامر، *"قانون المجتمع المعاصر"*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ٢٠٠٠.

٢- جوتيار محمد رشيد صديق، *المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسيات لحقوق الإنسان*، مصر: دار المطبوعات الجامعية،2009 .

٣- حسن ، مصطفى سلامة ، *القانون الدولي العام* ، مصر: دار مطبوعات الجامعة الإسكندرية.
٤- دريد محمود علي، *الشركة المتعددة الجنسية آلية التكوين وأساليب النشاط*، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية: 2009 .
٥- طلعت جياد لجي الحديدي، *المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية*، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008
٦- عامر ، عادل، *الفساد مفهوم عالمي متعددة الجنسية* ، موقع الشبكة العنكبوتية، ١٢/ديسمبر، ٢٠١٣.
٧- عبد الرحمان لحرش، *المجتمع الدولي التطور والأشخاص*، الجزائر: دار العلوم ،(دون سنة الطبع).
٨- عبد المطلب ، ممدوح عبد الحميد، *الجرائم الاقتصادية*، موقع الشبكة العنكبوتية.
٩- علي ، دريد محمود ،*الشركات متعددة الجنسية الية التكوين واساليب النشاط* ،بيروت- لبنان : ٢٠٠٩.
١٠-عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، *قانون المجتمع الدولي المعاصر*، الطبعة الرابعة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007 .
١١-عنتر ، محمد ، *العولمة والشركات متعددة الجنسية*، موقع الشبكة العنكبوتية ، الاثنين ،٢٠١٠.
١٢-اعتصام الشركجي، إبراهيم محسن عجيل، *الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة*، الطبعة الأولى، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015 .
١٣-مبروك غضبان، *المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص*، القسم الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994 .
١٤-محمود خلف، *مدخل إلى علم العلاقات الدولية* ، الطبعة الأولى، الأردن: دار الزهران للنشر، 2012 .
١٥-هند، حسن محمد ، *النظام القانوني للشركات متعددة الجنسية* ، مصر: المحلة الكبرى ، ٢٠٠٦.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

١-بن عمارة زكرياء، "النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات"، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر للتخصص قانون الأعمال، جامعة قصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ورقلة، لسنة الجامعية . 2013 / 2012 .
٢-بوبكر بعداش، "مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول"، أطروح مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2010 / 2009 .

٣- عجيل ، ابراهيم محسن ، "الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدولة"، رسالة ماجستير منشورة على موقع الشبكة العنكبوت.

ثالثاً: البحوث والمجلات العلمية:

١- أحمد عبد العزيز، د/جاسم زكريا، د /فراس عبد الجليل، " الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، *مجلة الإدارة الاقتصادية*، عدد 85 ، (2010).